



دور المصارف العراقية في تعزيز نشاط الاستثمار (المصرف الصناعي العراقي انموذجاً)
The Role of IRAQI Banks in Enhancing Financial Investment Activity
(Industrial Bank in Iraq as a model)

فاخر محمد ابراهيم

fakhereng@gmail.com

المستخلص :

يهدف البحث الى معرفة دور المصارف العراقية في تعزيز الاستثمار المالي (المصرف الصناعي العراقي انموذجاً) بما يعود بالمنفعة على مختلف قطاعات الاستثمار الصناعية والتجارية والخدمية حد سواء وتكمن اهمية البحث في كونه انموذجاً عملياً لبيان مقدار التطور والدعم لمجال الاستثمار المالي وانعكاس الارادة الحكومية في تمويل هذا المجال الحيوي لما له من تأثير مباشر على تقدم وازدهار البلد . تم استخدام البيانات الاحصائية المستخرجة من الوثائق المصرفية للمصرف الصناعي والبنك المركزي العراقي والهيئة الوطنية للاستثمار لغرض اجراء عمليات الاحصاء والمقارنة والاستدلال عليها من خلال البحث، وظهرت النتائج وجود دور ايجابي للمصارف العراقية في تعزيز تمويل الاستثمار المالي حيث كانت نتائج متغيرات تمويل الاستثمار ايجابية تصاعديّة ويتناسب مع التوجه الحكومي في دعم قطاعات الاستثمار المختلفة كما ان لأصحاب الخبرات دور كبير في ادارة قطاعات تمويل الاستثمار المختلفة واوصى البحث بعدة توصيات منها:-

1- الاستفادة من عائد الموارد المالية في تنشيط الاقتصاد وذلك برفع معدل النمو من قبل هيئة الاستثمار الوطنية وانعاش الاقتصاد من خلال الاستثمار في القطاعات الحيوية

2- اعداد خطط استثمارية مبنية على اسس علمية واعادة النظر في الاجراءات وتبسيطها وايجاد طرق كفيلة لجذب المستثمرين والتشجيع على الاستثمار.

كلمات مفتاحية: المصارف العراقية , نشاط الاستثمار .

Abstract:

The research aims to know the role of Iraqi banks in promoting financial investment (the Industrial Bank of Iraq as a model) for the benefit of the various industrial, commercial and service investment sectors alike. The importance of the research lies in it being a practical model to demonstrate the amount of development and support for the field of financial investment and the reflection of the government's will to finance this field. Vital because it has a direct impact on the progress and prosperity of the country.

Statistical data extracted from the banking documents of the Industrial Bank, the Central Bank of Iraq, and the National Investment Authority were used for the purpose of conducting statistics, comparison, and inferences through research. The results showed a positive role for Iraqi banks in promoting financing of financial investment, as the results of the investment financing variables were positive and upward and commensurate with the trend. The government supports various investment sectors, and those with expertise have a major role in managing the various investment financing sectors. The

research recommended several recommendations, including:

1- Benefiting from the return of financial resources to stimulate the economy by raising the growth rate by the National Investment Authority and reviving the economy through investment in vital sectors.

2- Preparing investment plans based on scientific foundations, reconsidering and simplifying procedures, and finding ways to attract investors and encourage investment.

Keywords: IRAQI Banks , Investment Activity .

المقدمة:

بدأت مسيرة العراق المصرفية في ثلاثينيات القرن الماضي بتأسيس اول مصرف حكومي عراقي (المصرف الزراعي الصناعي) عام 1935 والذي كان الغرض من تأسيسه دعم القطاعين الزراعي والصناعي في العراق بصورة اساسية ، وتلاه افتتاح العديد من المصارف الحكومية والاهلية فمثلا تأسس مصرف الرافدين عام 1941 والمصرف العقاري عام 1948 ، وقد مرّ القطاع المصرفي بمراحل مختلفة تبعا للإدارات السياسية المتوالية عليه والتي كان لها تبعات اقتصادية كبيرة وكان ابرزها قرار رقم 100 لسنة 1964 الخاص بتأميم المصارف الخاصة (الاهلية) ودمجها بمصرف الرافدين الذي اصبح اكبر مصرف في الشرق الاوسط من حيث سعة راس المال واصبح المتحكم الوحيد لتمويل التجارة الاهلية والحكومية في العراق. وفي عام 1990 تم تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 الفصل الخامس الذي اجاز بافتتاح المصارف الاهلية ، فبدأت مرحلة جديدة تتسم بالمنافسة وشمولية الخدمات .

ويعد تمويل مشاريع الاستثمار من الخدمات المهمة التي تقدمها المصارف والذي لها اثر ايجابي على الحالة الاقتصادية وانعاشها فهي تعمل على تدوير الاموال وتشغيل الايدي العاملة مما يقلل من معدلات البطالة وان تصدير منتجات المشاريع المنشئة من الاستثمار تدخل كوارد من العملات الاجنبية للعراق. اما الاستثمار في قطاع الاعمار والاسكان فهو يساهم في حل ازمة السكن ، ووجود حركة عمرانية يعمل على ازدهار البلد واستقرار الحالة الامنية ، بالإضافة الى العوائد المالية المترتبة على قروض الاستثمار والتي ستشجع اصحاب الثروات في استثمار ثرواتهم كودائع في المصارف لتلقي فوائد مضمونة.

المبحث الاول /الدراسات السابقة

1-دراسة محمد حميد مجيد (2016) : " دور سوق الأوراق المالية في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر للقطاع المصرفي- بحث تطبيقي في سوق العراق للأوراق المالية " : هدفت هذه الدراسة لبيان دور سوق العراق للأوراق المالية في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال تحليل البيانات والوثائق ، وتوصلت الدراسة الى صغر حجم القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية من حيث قلة عدد الشركات المدرجة وقلة رؤوس أموالها وانخفاض ربحية الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وتوصلت هذه الدراسة أيضا الى عدم التزام عدد من الشركات المدرجة في القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية بمتطلبات التوقيت والافصاح .

2-دراسة صادق الشمري و محمد الزبيدي(2019) : " العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها ، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية " :تناول البحث اليات واشكال الاستثمار والتمويل في البنوك الاسلامية ،كما تناول تقييم تطبيقات بعض الاساليب وكذلك البحث حول تطبيق المعايير الدولية للتعامل مع المخاطر وفق التمويل الاسلامي وعمليات الاستثمار بشكل عام ومعايير كفاءة الاداء في البنك الوطني الاسلامي وبنك كردستان العراق للاستثمار والتنمية بشكل خاص.

3-دراسة صلاح رمضان عبيد و عبد الحميد سليمان(2019) : " تحليل أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2003-2016 "هدفت هذه الدراسة الى تحليل أنماط دخول المصارف الأجنبية الى سوق المصارف العراقية للمدة (2003-2016) وقد استخدم المنهج الاستقرائي من خلال الانتقال من الجزء الى الكل مع استخدام الأسلوب البياني والكمي في عرض البيانات المتاحة وتحليلها ، وتم من خلال التحليل التوصل الى نتيجة أساسية مفادها ان نمط الدخول عن

طريق الاستحواد والمشاركة كان اكثر ملائمة لعملية تطوير الخدمات المصرفية في العراق ، وتقديم التمويل الذي يرفد في دعم النمو الاقتصادي وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني/منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط عموماً و في العراق تحديداً فإن القطاع المصرفي العراقي يواجه تحديات كبيرة ومنافسة شديدة وضغوطات كبيرة في دعم قطاعات الاستثمار المختلفة بما يسهم في التنمية الاقتصادية للبلد ولكون المصارف العاملة في العراق يرتبط عملها بصورة مباشرة بقوانين وتوجيهات جهة مركزية هي (البنك المركزي العراقي) والذي بدوره يسهم بأدارة وتنظيم العمليات الاقتصادية في العراق بهدف الوصول الى اعلى درجات الاستقرار والنمو. وتكمن مشكلة البحث في استغلال التمويل المالي للمصارف في الاستثمار بمختلف القطاعات بحيث يتحقق اكبر قدر ممكن من الفائدة للطرفين وتتبلور مشكلة البحث بالسؤال التالي:-

هل يوجد دور فعلي للمصارف العراقية في تعزيز أنشطة الاستثمار المالي.

ثانياً: اهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي تساهم به المصارف في تمويل المشروعات للتنمية الاقتصادية والفوائد المترتبة بالحد من مشكلتي الفقر والبطالة وما ينبغي من تلك المصارف من القيام واخذ دورها الحقيقي المؤثر في تمويل تلك المشاريع بما تحمله من مبادئ واسس وذلك بهدف إيجاد قاعدة حقيقية والمشاركة الفاعلة في مشروعات وأهداف تصب في رفع المستوى المعيشي لمختلف طبقات المجتمع العراقي بالإضافة الى تطوير مختلف القطاعات سواء كانت صناعية ، زراعية، خدمية ، بنى تحتية والإسكان والتعمير .

ثالثاً: اهداف البحث: يهدف البحث الى تحليل واقع عينة من المصارف الحكومية لتقييم مدى سعيها في الواقع العملي على توظيف الأموال المتاحة لديها، واستخدام أساليب التمويل والاستثمار المتنوعة في تحقيق أهدافها وعودها بدعم النشاط الاقتصادي ورفد مختلف القطاعات الاستثمارية بالتمويل اللازم لإقامة المشاريع التنموية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

رابعاً: فرضية البحث:- يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية: -

1- للمصارف العراقية دور بارز في تمويل وتنمية الاستثمار

2- نظام التمويل المالي للاستثمار في المصارف الحكومية يمر بمراحل تطور لمواكبة الأنظمة العالمية الحديثة

خامساً: منهجية البحث :بناءً على طبيعة الدراسة التي تستهدف تحليل وتقييم الدور الذي تمارسه المصارف الحكومية في تمويل الاستثمار المالي، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي لنشاط المصارف الحكومية، والاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل بيانات التمويل السنوي لفترة خمسة سنوات متتالية للفترة من (2018 - 2022) ، واستخدام أسلوب النسب المالية لاستخراج معدلات الأداء وإيجاد مؤشرات التقييم، حيث تعتبر النسب المالية من أكثر الأدوات استخداماً لإجراء المقارنات عند تقييم ومقارنة العمل المصرفي.

المبحث الثالث/الجانب النظري

اولاً: المصارف الحكومية العراقية

1- المقدمة: ان كلمة مصرف مشتقة لغوياً من الصرف وتعني عملية بيع النقد بالنقد ،وقد جاء في قاموس لسان العرب ان (الصرفُ) بضم حرف الفاء تعني فصل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار لان كل واحد منهما يصرف على قيمة صاحبه ويقال صرفت الدراهم بالدينار وبين الدرهمين صرف أي فصل لجودة فضة احدهما على الاخر، ورجل صيرف: فهو

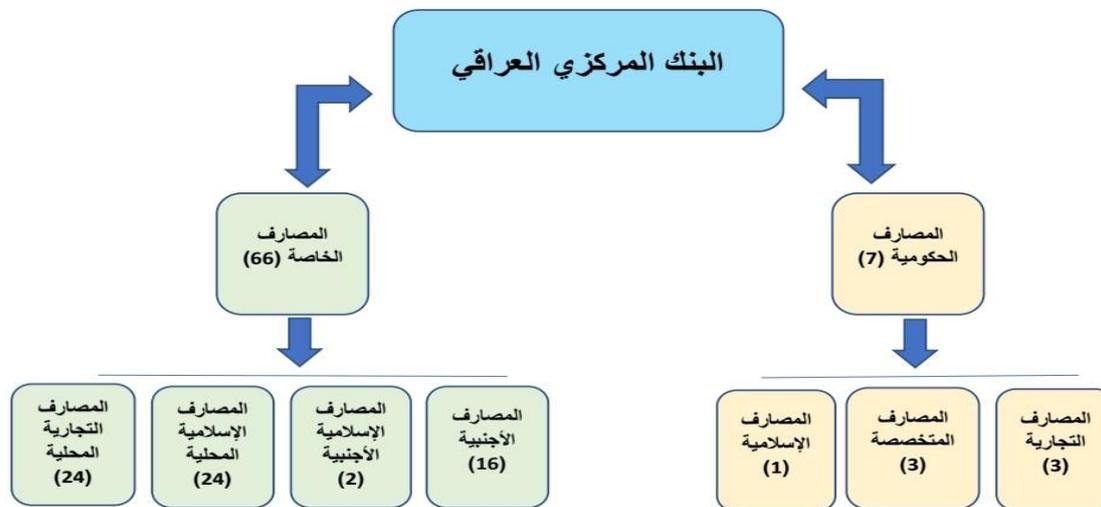
المتصرف في الأمور والمتصرف من الأمور المجرب لها (ابن منظور: 1988: 83)، اما مرادفها في اللغة الإنكليزية فهي كلمة بنك (BANK) وهي مشتقة من كلمة بانكو (Banca) الإيطالية الأصل بمعنى المنضدة او الطاولة حيث كان العاملين في مجال الصرافة في فترة القرون الوسطى يجلسون في الأماكن العامة للمتاجرة في النقود وتكون امامهم منضدة يضعون النقود عليها ، ويرجع اصل الكلمة أيضا الى كلمة فرنسية الأصل (Banque) وتعني صندوق متين لحفظ النقود والمواد الثمينة (ملح: 2016: 2) . ويعرف البنك على انه مؤسسة مختصة في مجال الوساطة المالية بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتسعى الى الحفاظ عليه وتميمته والمجموعة الثانية من العملاء تحتاج لهذه الأموال لأغراض الاستثمار والتشغيل وتنشيط اعمالها (الصيرفي: 2007: 7).

2- نشأة وتاريخ المصارف العراقية: يعد النظام المصرفي في العراق من اقدم الأنظمة المصرفية في المنطقة العربية فقد مر بعدة مراحل تاريخية ابتداء من عام 1867 م بافتتاح اقدم مصرف عُرف في العراق (البنك العثماني) وبعده كلا من بنك الشاه نشاه الإيراني والبنك الشرقي البريطاني ، وفي حقبة العهد الملكي بدأت مرحلة نشأة المصارف الوطنية العراقية بإنشاء المصرف الصناعي الزراعي عام 1935 والذي انشطر لاحقا الى كل من المصرف الصناعي والمصرف الزراعي عام 1940 ، وفي عام 1941 انشأ مصرف الرافدين كمصرف حكومي تجاري وحيد وعام 1947 تم انشاء البنك المركزي العراقي ويليه انشاء المصرف العقاري عام 1948 ثم المصرف التعاوني ومصرف الرهون والعديد من المصارف العراقية الخاصة (الدباغ: 2020:3).

وارتبط النظام المصرفي في العراق وهيكلته بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي انعكست على وظائفه ونشاطه وقد مر النظام المصرفي في مراحل متعددة منذ اول تأسيس له حتى تشكيل اول مصرف حكومي وطني عام ١٩٣٥ ومصارف متخصصة حتى عام ١٩٥٦ حيث أُسند للبنك المركزي مهام السياسة النقدية بموجب قانون ٧٢ لعام ١٩٥٦ ورغم تواجد مؤسسات مصرفية أهلية او أجنبية ولكن خلال ١٩٦٤ صدر قانون تأميم المصارف رقم ١٠٠ الذي اثار جدلاً واسعاً حول تطور الجهاز المصرفي وهيكلته حيث اصبحت المصارف التجارية ملك للدولة وذلك لخدمة التنمية الاقتصادية وتحقيق عملية الرقابة الكفؤة من قبل البنك المركزي وخلال ١٩٩٠ شهدت تغيرات الهيكل المؤسسي للمصارف ولكن بقيت على طبيعتها حكومية وتعد الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ من المراحل المهمة في تطور واقع بيئة الصناعة المصرفية في العراق حيث نقلت من عصر الاحتكار المصرفي الحكومي الى عصر التعددية المصرفية فقد صدر قرار رقم ١٤٢ في ١٩٩١/٥/٣١ والذي بمقتضاه صدر قانون (١٢) لسنة ١٩٩١ والذي بموجبه عدل قانون البنك المركزي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ وذلك بالسماح بتأسيس مصارف أهلية الخاصة في ظل احكام قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ ثم بموجب قانون الشركات ٢١ لسنة ١٩٩٧ وهذا القانون قد غير جو المنافسة السائدة في القطاع المصرفي. ثم تم السماح للبنك المركزي بمنح اجازات ممارسة عمليات التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية لشركات خاصة وذلك لخلق بيئة تنافسية وزاد عدد شركات التوسط بالعملات الأجنبية لإعداد كبيرة وعلى مستوى العراق مع اصدار قرار رقم ١٦ / ٥٥٣٦ في ٢٠٠١/١٢/١٠ لزيادة رأسمال شركات التوسط (عبود: 2014: 345-346).

3- هيكلية النظام المصرفي في العراق: يعتبر القطاع المصرفي العراقي من القطاعات المتنوعة والشمولية فهو يتكون من البنك المركزي العراقي والذي يعتبر المشرع والمنظم للعمل المصرفي في العراق و (73) مصرفا لغاية 2019 (7) منها مصارف حكومية موزعة حسب التخصص (3) تجارية و(3) مصارف تخصصية ومصرف إسلامي واحد، اما بقية المصارف فهي خاصة وعددها الحالي (66) قليلة للزيادة لوجود تراخيص مصرفية لعمل عدد من المصارف، وهذه المصارف موزعة الى (24) مصرف تجاري و(24) مصرف إسلامي محلي و(16) مصرف أجنبي و(2) مصرف إسلامي أجنبي، وتبلغ الكثافة المصرفية في العراق

شكل (1) اعداد وأنواع وارتباط المصارف العراقية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في اعلاه

4- أنواع المصارف

1- **المصارف التجارية:** تعتبر المصارف التجارية مؤسسات مالية غير متخصصة يركز نشاطها على تلقي الودائع ومنح القروض، والمعاملات في هذه المصارف لا يقتصر على كيان معين فهي تتعامل مع جميع الأطراف والافراد، وتستمد المصارف التجارية اسمها من الوظيفة الرئيسية التي تؤديها وهي الإقراض التجاري (بكر: 2000: 21). فالمصرف التجاري هو مؤسسة مالية تعمل على انشاء ودائع تحت الطلب، أي انها تفتح حسابات جارية يمكن لإصحابها سحبها عند الطلب، كما يمكن تحويلها الى طرف ثالث باستخدام الشيكات، وهذه هي الوظيفة التي تميز خدمات المصارف التجارية عن أي مؤسسة مالية أخرى (خليل: 1982: 183).

2- **المصارف المتخصصة:** هي تلك المصارف التي يكون عملها الرئيسي تمويل قطاعات اقتصادية معينة مثل القطاع الصناعي والزراعي والعقاري والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين الأوجه الأنشطة الأساسية للمصرف (الساعدي: 2017: 277). وهي مصارف غالبا ما تتعامل مع آماة متوسطة او طويلة الاجل لتمويل مشاريع تنموية، وتكون هذه المصارف في الغالب مملوكة من قبل الدولة، ويعود سبب انشائها في الغالب الى امتناع المصارف التجارية عن تمويل النشاطات الاقتصادية التي تتميز ببطء دورة راس المال فيها كالقطاعات الزراعية والانشائية والصناعية (العبيدي والمشهداني: 2015: 62).

3- **مصارف الادخار:** يكون النشاط الأساسي لعمل هذه المصارف باستهداف المواطنين من ذوي الدخل المحدود على جذب واستثمار مدخراتهم وتشجيعهم من خلال وضع هذه المدخرات في حسابات توفير خاصة وتقديم نسبة من الفوائد سنوية كانت ام فصلية (عريقات وعقل: 2012: 64).

4- **مصارف الاستثمار:** يعمل هذا النوع من المصارف على تقديم مجموعة من الخدمات من خلال مستشارين وخبراء في مجال بيع وشراء الأوراق المالية بالإضافة الى توفير الخدمات المالية والاستشارية للشركات بهدف النمو والتوسع على مستوى العالم، حيث تتلقى هذه الشركات مشورة مالية متخصصة في اعداد خططها الاقتصادية وإدارة راس المال، بينما يجد المستثمرون على مستوى الافراد دعما موثوقا في تحقيق اهداف الإدارة المالية الخاصة بهم.

وخدمات هذه المصارف تخضع لمعايير مهنية صارمة بدءاً من تقييم السوق وتحويل الديون، إعادة هيكلة العمليات تحسب جميعها وفق الاحتياجات المحددة والمصممة على كل موقف وتهدف الى توفير استراتيجيات مبتكرة (Mahmod:2023:2).

5- المصارف الإسلامية : ان أساس عمل المصرف الإسلامي في نظر المؤسسين هو الشركة والمضاربة ، فهو يأخذ الأموال من العملاء على أساس عقد المضاربة ثم يقدمها الى مستثمر لها على مبدأ الاشتراك في الربح والخسارة بعقود المضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ، وليست غاية المصرف الإسلامي استبدال الحرام بالحلال في معاملات البنوك فحسب وإنما العمل على تطبيق مقاصد الشريعة الإسلامية في إدارة الأموال على وجه المنفعة، فيأخذ على عاتقه وظيفة اعمار الأرض ، وتحقيق التوزيع الأمثل للثروة ، ومحاربة الفقر بالإضافة الى أغراض ذات طابع اجتماعي عام (الهاشمي: 2018: 9)

6- المصارف الشاملة : أنشئت المصارف الشاملة نتيجة للتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي فهي المصارف التي تؤدي الوظائف التقليدية والغير التقليدية في ان واحد، فهي تقوم بوظائف مصارف الاستثمار والاعمال والمصارف التجارية فهي تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان واعمال تنظيم تأسيس المشروعات وادارتها ، فهي بذلك لا تقتيد بالتخصص المحدود ، فنشاطها يشمل جميع المجالات والاقاليم والمناطق وتستقطب الأموال من مصادر متعددة وتوجهها الى مختلف النشاطات (أبو النصر:2020:10).

5- اهداف المصارف العراقية : يهدف النشاط المالي في المصارف بصورة عامة الى تعظيم ثروة ارباب المشروع وبمعنى اخر تعظيم قيمة السهم في سوق العراق للأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة من خلال تعظيم الإيرادات او تخفيض المصروفات او كلاهما معا (الصيرفي: 2007: 14). اما الهدف الأساسي للمصارف الحكومية فهو إدارة وتحقيق السياسات الاقتصادية للدولة من خلال مؤسسة مالية مملوكة للدولة (البنك المركزي) والذي يعمل على ادارته افراد لهم ارتباط مباشر بالهيئات الحكومية ويتمتع البنك المركزي بمختلف الصلاحيات والأساليب التي تمكنه من التأثير على مختلف انواع المصارف العاملة في البلد (الحسيني والدوري:2003: 27)

ثانيا: الاستثمار: يعد الاستثمار أحد اهم أدوات نمو الاقتصاد للبلد وقد يكون المحرك الرئيسي لتطوير الاقتصاد اذا ماتم ادارته بكفاءة ومهنية عالية فهناك العديد من المدن التي كانت اراضي جرداء تحولت الى مدن عصرية بالاستغلال الامثل للاستثمار مثل سنغافورة وهونك كونك.

1- مفهوم الاستثمار :الاستثمار المالي هو الطريق الأول الذي يتبعه المستثمرون لبناء الثروة والادخار، فالاستثمار كما عرفه خبراء الاقتصاد هو الانفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشاريع الإسكان وتوليد الطاقة ونقل المياه ومشاريع التنمية الاجتماعية كالصحة والتعليم والاتصالات بالإضافة الى المشاريع المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والسياحة. فهو تكوين راس المال العيني الجديد والذي يمثل زيادة الطاقة الإنتاجية مكونا زيادة صافية في راس المال الحقيقي للمجتمع وقد يكون هذا الاستثمار فردي او حكومي او جماعي (عمر:1992: 36). وتسعى الدول لتشجيع الاستثمار الداخلي لتحسين مواردها المالية وتخضع الشركات التي تنشئ عمليات في بلدان أخرى لقوانين الضرائب المحلية مما يؤدي لزيادة الإيرادات الضريبية. (khan: 2015:34) وقد عرف قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 في المادة الأولى الفقرة (ن) الاستثمار على انه (توظيف المال في أي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد) ويعطي هذا التعريف للاستثمار مفهوم ذو مجال واسع وشمولي مما يساعد على جذب مختلف أنواع الاستثمار.

2- انواع الاستثمار :صنف علماء الاقتصاد أنواع الاستثمار الى عدة أصناف حسب ظروف الاستثمار وادناه أشهر تصنيفين للاستثمار :

1- حسب نوعية الأصول

أ- **الاستثمار الحقيقي:** هو الاستثمار في الأصول الثابتة او المتداولة وتكون مادية ملموسة (مخزون سلعي) ويعطي الاقتصاديين أهمية خاصة للاستثمار الحقيقي لما يترتب عليه من منافع اقتصادية تزيد من دخل المستثمر وبالتالي زيادة الدخل القومي للمجتمع (مشعل: 2008: 8).

ب- **الاستثمار المالي:** هو امتلاك أصل من الأصول المالية على أمل ان يتحقق على أثره عائد في المستقبل والاستثمار المالي قد يكون في عدة مجالات، فهو الاستثمار المتعلق بالأسهم والسندات واذونات الخزانة والأدوات التجارية والقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول وغيرها. كما يمكن تعريفه على انه شراء حصة من راس مال متمثلة باسهم او قرض او سندات او شهادات إيداع تعطي مالکها حق المطالبة بالأرباح والفوائد او الحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية، وعليه فالاستثمار المالي يعني توظيف الأموال في الأصول المالية بغض النظر عن شكلها وتسميتها ويتطلب الاستثمار المالي وجود سوق رأسمال يوفر للمستثمر تشكيلة متنوعة من الأدوات الاستثمارية (كردي: 2010: 3)

2- حسب المدة الزمنية (المقرفي: 2015: 1-2)

أ- **طويل الاجل:** هو الاستثمار الذي تمتد مدته لأكثر من 3 سنوات مثل الاستثمار في العقارات، وفي انشاء المصانع، وفي انشاء المحلات التجارية، والاستثمارات الزراعية.

ب- **متوسط الاجل:** وتكون فترة هذا الاستثمار اقل من 3 سنوات وغالبا ما يتراوح بين سنة الى 3 سنوات مثل السندات والعملات والأسهم والودائع المصرفية

ت- **صغير الاجل:** وهو الاستثمار الذي تقل مدته عن سنة مثل الاستثمار في الاحتياجات التمويلية الموسمية للسلع والخدمات.

3- اهداف الاستثمار: تسعى الدول النامية لجذب رؤوس الاموال الاجنبية اليها لتحقيق التنمية الاقتصادية ومحاولة منها للالتحاق بالتطور الصناعي والتكنولوجي، وذلك من خلال التشريعات المنظمة للاستثمار والتي بدورها تساعد على جذب رؤوس الاموال الاجنبية، ويعتبر ذلك المطلب الرئيس للدول المصدرة لرؤوس الاموال في فترة سابقة، وهو ضرورة وضع تشريع دولي لتنظيم الضمانات القانونية للاستثمارات الاجنبية وهو المطلب الاخر الذي تبنته الدول النامية اليوم، وتسعى هذه الدول الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاتية (الطعان: 2006: 10):

1- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال وهذا أحد الأهداف الرئيسية التي يجب الاخذ بها عند وضع خطط الاستثمار

2- جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالدول النامية بالتحديد محاولة منها للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها .

3- بالاستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج كما هو الحال في جمهورية تونس تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجات داخل البلاد .

4- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محليا .

5- تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة. وتوفير فرص العمل وبالتالي تخفيض نسبة البطالة

6- محاولة الدول المستثمر فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي و تطوير حركة التجارة بها.

4- أدوات الاستثمار :هناك مجموعة أدوات متنوعة تستخدم للاستثمارات المالية بشكل عام ولا يمكن الاستثمار بدونها ،ومن هذه الأدوات ما يلي (رمضان: 2005: 17):

1-السيولة النقدية: تعتبر الودائع المصرفية والتي تعتمد عليها البنوك بشكل أساسي في تمويل عملاتها من ابسط الأصول الاستثمارية وأكثرها سهولة وامانا، وذلك لكونه يمنح للمستثمرين معلومات دقيقة بالأموال التي سيحصلون عليها، وكذلك لأنه يضمن لهم حق استرداد قيمة راس مالهم بشكل كلي ولكن الفائدة التي تعود على هذه الاستثمارات من النقد في حسابات الادخار عادة لا تفوق التضخم. بينما تعتبر شهادات الإيداع والتي يمكن تعريفها على انها أدوات استثمارية عالية السيولة والتي تشبه الى حد كبير النقد تمنح معدلات فائدة اعلى من معدلات الفائدة التي تمنحها حسابات الادخار.

2-السندات: تعرف السندات على انها أداة دين حيث تعتبر قرضا يقدمه البنك للعميل، وعادة ما يكون السند اما من قبل شركة او بنك او مؤسسة مالية او وكالة حكومية. حيث يقوم المقترض بفرض سعر فائدة ثابت للمقترض مقابل ان يمنحه راس ماله ليستخدمه، مثل سندات الشركات والسندات الحكومية وسندات الخزينة والتي تعتبر أكثر أنواع السندات المنتشرة بين المؤسسات المالية، واشتهرت السندات في الاستخدام بين المنظمات والتي تستخدم عادة لتمويل العمليات الشرائية التجارية المتنوعة، ويتم عادة تحديد سعر السند بشكل أساسي بناء على أسعار الفائدة وهذا يؤدي الى زيادة الاقبال عليها من قبل المستثمرين عند ارتفاع أسعار الفائدة.

3-الأسهم: عادة ما تمنح الأسهم المستثمرين الفرصة للمشاركة في تطوير المؤسسة من خلال زيادة الأرباح، ويحق للأفراد حملة الأسهم الممتازة والذين هم عادة من أصحاب المؤسسة ومالكها بالمطالبة بأصول المؤسسة في حال تعرضها للإفلاس ولكنهم لا يملكون حق التصويت في قرارات المؤسسة. فهم لديهم الأفضلية من حيث الأرباح التي توزع عليهم عند تحصيل العائد السنوي. بينما أصحاب الأسهم العادية يتمتعون في حق التصويت في قرارات المؤسسة وكذلك في الاجتماعات التي تعقد من قبل مجلس الإدارة.

صناديق الاستثمار: ويسمى أيضا صندوق الاستثمار المشترك والذي يشترك به عدد من المستثمرين الذين يبحثون عن الأمان لاستثماراتهم وبيتعدون عن المخاطرة، وكذلك يكون متنوع الأدوات الاستثمارية فمن الممكن ان يكون صندوق الاستثمار يحتوي على عدد كبير من الأدوات كالسندات او الأسهم او الأوراق المالية بمختلف أنواعها.

المبحث الرابع/الجانب العملي

اولاً: نبذة تعريفية عن المؤسسات ذات العلاقة

1-المصرف الصناعي: تأسس المصرف الصناعي الزراعي عام 1935 ثم استقل كمصرف صناعي تنموي عام 1946 من اجل تنمية قطاع الصناعة الوطنية من خلال دعم القطاعين الخاص والمختلط وأصبح المصرف شركة حكومية عامة في 1998 وخضع لقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 ويتكون المصرف من المقر الرئيسي (الادارة العامة) وعشرة فروع منتشرة في بغداد والمحافظات بالإضافة الى مكاتب في بغداد ويمارس المصرف العديد من الاعمال المصرفية منها على سبيل المثال لا الحصر

1-المساهمة في وضع الخطط ومناهج التنمية الصناعية مع الدوائر والجهات المعنية.

2-اعداد الدراسات وتقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال المشاريع الصناعية.

3-استثمار الفوائض النقدية بالمساهمة في الشركات المساهمة او المشاركة في تنفيذ الاعمال داخل العراق وخارجه.

4- اصدار البطاقات الالكترونية الخاصة بالدفع الالكتروني وتوطين رواتب موظفي الدولة

ويبلغ عدد موظفي المصرف حوالي 650 موظف موزعين على كافة فروع المصرف 11% منهم حاصلين على شهادة الابتدائية و 20 % منهم حاصلين على شهادة الاعدادية و 45% منهم حاصلين على شهادة البكالوريوس في مختلف الاختصاصات (التقرير السنوي:2021: 11)

2- **هيئة الاستثمار الوطنية** : وهي الهيئة التي تشكلت بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 ويعد بمثابة اول قانون للاستثمار، وتعد هذه المؤسسة هي المسؤولة عن رسم مسار وخطط السياسات الوطنية للاستثمار في العراق التي تختص بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية والتنمية ، والمسؤولة عن وضع ومراقبة الضوابط والتعليمات وتطبيقها فيما يخص الاستثمار، وللهيئة فروع عاملة في جميع المحافظات العراقية، وهي تقوم بجلب الاستثمارات المحلية والدولية في سبيل تحسين واقع حالة البلد من الناحية الخدمية والبنى الاساسية التحتية وتشجيع المشاريع التنموية الصناعية والزراعية ومشاريع الإسكان وتوليد فرص عمل للعراقيين، وعلى الرغم من مرور 15 عاماً على تأسيس هذه الهيئة فما تحقق من انجازاتها لا يلبي الطموح، بسبب نقشي الفساد الاداري والمالي والبيروقراطية والتعقيدات الادارية ، فلم تتمكن هذه الهيئة من تطوير مشاريع البنى التحتية سواء من خلال تمويلها عبر الحكومة المركزية او بالشراكة مع القطاع الخاص بالمستوى المطلوب والمواكب لفعالية الاستثمار للدول المتقدمة رغم جهودها المتواصلة وسعيها الحثيث من اجل تذليل العقبات واستمرار الزخم لتنفيذ خطتها المرسومة والوصول الى النتائج المرجوة.

3- **البنك المركزي العراقي**: تأسس البنك المركزي العراقي عام 1947 في العهد الملكي باسم (المصرف الوطني العراقي) وكان الهدف الأساسي من انشائه هو اصدار وإدارة العملة الوطنية بدلاً عن مجلس عملة العراق الذي أنشئ عام 1931 في لندن لغرض اصدار العملة الوطنية العراقية والاحتفاظ بالاحتياطي من عملة الدينار . وللمصرف حالياً أربعة فروع تقع في محافظات البصرة، الموصل، السليمانية واربيل. ويسمى المسؤول الأول عن البنك المركزي محافظا وله رتبة وزير. ويُعد مؤسسة مصرفية عامة تحتل مركز الصدارة في النظام المصرفي ويمتلك القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية عن طريق إصداره العملة المحلية مقابل احتياطياته من الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل والأوراق المالية الأخرى، وتكوين النقود وتقييمها عن طريق إصدار السيولة أو تقديم التسهيلات والقروض للمصارف. وتم وصفه بأنه مركزي لأنه يتضمن مركزاً محورياً للنظام المصرفي والنقدي في الدولة. ونتيجة لذلك فهو يهدف إلى الرقابة على مقدار النقود واستخدامها بطريقة تُسهل تنفيذ السياسة النقدية، كما يشرف على سياسة الائتمان في الدولة، ويصدر أوراق البنكنوت، ويحدد حجم المعروض منها، كما إنه يشرف على أنشطة المصارف التجارية، ويؤدي عمل المستشار النقدي للدولة، ويحتفظ بحسابات لها، وتسهيل جميع معاملاتها المصرفية.

كما يتمتع البنك المركزي بمجموعة من الوظائف التي تُميزه عن بقية المصارف والمؤسسات المالية، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. يعمل البنك على تنظيم إصدار النقد حسب مقتضيات الاقتصاد الوطني.
2. يعمل كبنك للمصارف "بنك البنوك"، إذ إنه يقبل الودائع من المصارف التجارية ويقرضها عند الحاجة.
3. يُراقب المصارف ويشرف على أعمالها.
4. يعمل كبنك للحكومة، بمعنى إنه يحتفظ بحسابات الوزارات ويؤدي جميع الخدمات المصرفية نيابة عنها.
5. يُسيطر على كمية النقود المتداولة في الدولة وعلى أساس تنفيذ السياسة النقدية العامة للدولة.

ثانياً: مؤشرات ودلالات الاستثمار في البنك المركزي العراقي: يعد البنك المركزي العراقي كغيره من البنوك المركزية العالمية أكبر مؤسسة اقتصادية حكومية تعنى بتخطيط وإدارة وتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية بالإضافة الى اصدار النقد والاحتفاظ بالأصول وقياس المؤشرات للنمو الاقتصادي والاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء والتي بناء عليها يتم وضع الخطط الاقتصادية للمحافظة على ثبات اقتصاد البلد والعمل على انعاشه وبذلك تحقيق الرفاهية للمواطنين.

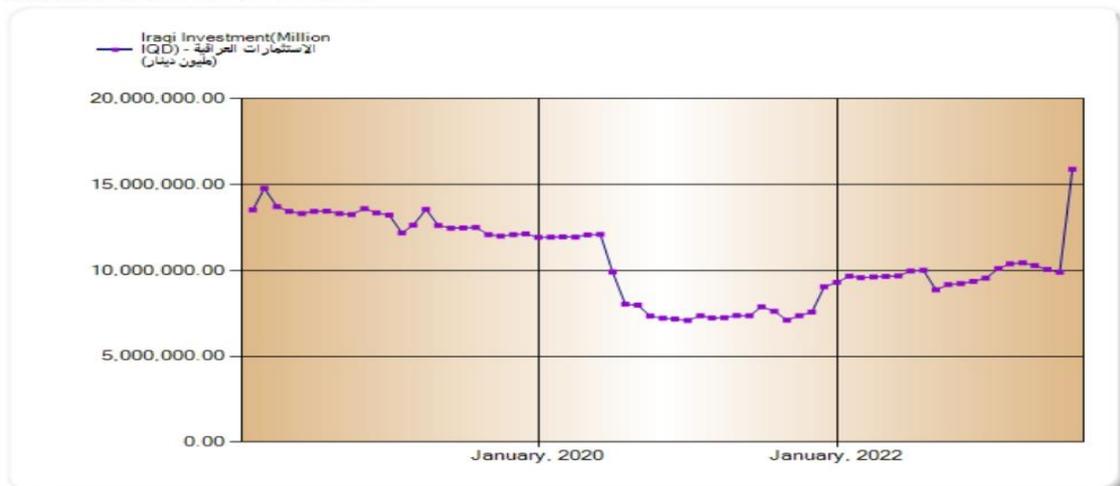
وشهدت الفترة موضوع البحث 2018-2022 عدة تغييرات اقتصادية متأثرة بعوامل خارجية كانخفاض أسعار النفط وانتشار الأوبئة، ومنها داخلية كالحرب على الإرهاب وسوء الأوضاع الأمنية والمخاطر الحاصلة في الفترة المبحوثة بعضها متوقع وبعضها مفاجئ لم يكن ضمن الحسابان.

وتقسم الاستثمارات حسب مصادر التمويل الى قسمين رئيسيين: -

- **الاستثمارات الداخلية:** ويقصد بها الاستثمارات ذات مصادر تمويل داخلية مثل القطاع الخاص والمصارف المحلية والقطاعات الحكومية، وتتأثر هذه الاستثمارات بالمخاطر الداخلية فالوضع الأمني السيء اثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي واستنزف الكثير من الموارد ، فقد اعلن العراق النصر على الإرهاب في 2017/12/10 وكانت مؤشرات الاستثمار متدنية منذ 2018-2020 فكانت اعلى قيمة استثمارية (14.783749) تريليون دينار في الشهر الثاني من عام 2018 وادنى قيمة استثمارية (11.929756) تريليون دينار في شهر 12 من عام 2019 ، ودخلت الحقبة الاقتصادية في مرحلة ثانية هي مرحلة انتشار وباء كورونا حيث أعلنت اول حالة إصابة بوباء كورونا في 2019/12/1 وقد أعلنت منظمة الصحة الدولية في 11 مارس 2020 بانتشار وباء كورونا وتصنيفه بانه وباء عالمي فانخفضت قيم الاستثمار عن المرحلة السابقة فكانت اعلى قيمة استثمارية (12.077418) تريليون دينار في الشهر 4 من عام 2020 وادنى قيمة استثمارية (7.085891) تريليون دينار في شهر 12 من عام 2020 وبعد انتهاء ازمة كورونا عاودت الاستثمارات بالارتفاع وبحدود متوسط 10 تريليون تقريباً.

شكل (2) مبالغ الاستثمارات الداخلية

Data Range: 01/31/2018 To: 10/13/2023



Monetary Sector
Investment

Last Modified : 9/17/2023 Frequency : Monthly Measure Unit : Mill. of ID Series Color

AVERAGE: [6662290.434042553] | STD VAR: [0] | MIN: [712079] | MAX: [15897327] | Median: [0] | Mean: [6662290.434042553]

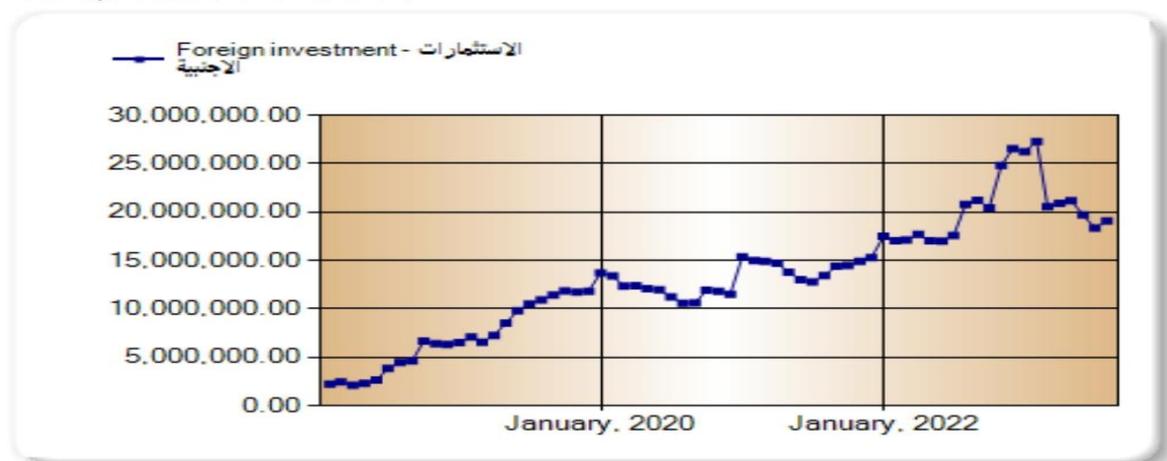
المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي

- **الاستثمارات الخارجية:** ويقصد بها الاستثمارات ذات مصادر تمويل خارجية مثل المستثمرون الاجانب والمصارف الاجنبية والقطاعات الحكومية الأجنبية ، وتتأثر هذه الاستثمارات بالمخاطر الداخلية والخارجية فبدأت مرحلة الاستثمار الخارجي بعد اعلان الانتصار على الإرهاب واستمرت القيم تصاعديا فكانت ادنى قيمة (2.091544) ترليون دينار في الشهر 3 من عام 2019 و اعلى قيمة (13.695897) ترليون دينار في شهر 12 من عام 2019 وانخفضت الاستثمارات الخارجية في فترة وباء كورونا فكانت ادنى قيمة (10.578870) ترليون دينار في شهر 7 من عام 2020 و اعلى قيمة (15.353139) ترليون دينار في شهر 12 من عام 2020 وبعد انتهاء ازمة كورونا ارتفعت الاستثمارات الأجنبية مسجلة ارقام قياسية تجاوزت 25 ترليون دينار

شكل (3) مبالغ الاستثمارات الخارجية

Monetary Sector

Data Range: 01/31/2018 To: 10/13/2023



AVERAGE:5020862.804255319 STD VAR 6129167.42016437 MIN 567602 MAX: 27263860 Median: 567602 Mean:5020862.804255319

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي

ثالثاً: مؤشرات ودلالات الاستثمار في المصرف الصناعي العراقي: يعد المصرف الصناعي من اقدم المصارف المساهمة في العملية التنموية للاقتصاد العراقي على مر المراحل المتعاقبة وكانت له مساهمات فاعلة في دعم القطاع الصناعي من خلال تمويل المشاريع .

شكل (4) بيانات الاستثمارات الممنوحة للفترة 2018 - 2022

السنة	عدد الاستثمارات الممولة	النسبة من مجموع القروض الممنوحة	المبلغ المصروف	النسبة من مجموع المبالغ
2018	0	%0	0	%0
2019	2	%1	350000000	%1
2020	1	%3.45	1750000000	%15.45
2021	0	%0	0	%0
2022	0	%0	0	%0
المجموع	3	%0.9	2100000000	%3.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف الصناعي

وبالرجوع الى البيانات للفترة موضوع البحث (2018 - 2022) نلاحظ عدم وجود خطة واضحة لاستقطاب المستثمرين والتشجيع على الاستثمار وقد يكون ضعف بيانات التمويل بسبب المنافسة والتسهيلات المقدمة من المصارف الأخرى مما

يتطلب إعادة النظر في الإجراءات وتبسيطها وإيجاد طرق كفيلة لجذب المستثمرين. فالسنوات 2018 و 2021 و 2022 لم تشهد أي تمويل للاستثمار وان المبلغ الإجمالي المصروف لقطاع الاستثمار يبلغ (2100000000) وهو مبلغ ضئيل لقطاع ضخم ، وهذا يعد مؤشر خطير يجب دراسة أسبابه واعداد خطة عمل لتجنب مثل هذه الحالات.

رابعاً: مؤشرات الاحتياجات الاستثمارية والواقع الاستثماري حسب بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار: سعت الهيئة الوطنية للاستثمار من خلال خطتها التنموية الوطنية 2018 – 2022 الى تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب مستندا الى الإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها وطننا الحبيب مع التركيز على مشاريع ادامة الإنتاج النفطي والقدرة على تحقيق صادرات نفطية ضامنة لاستدامة الإيرادات المالية والتي يمكن توظيفها في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، وقد تم وضع معدل نمو مستهدف لسنوات الخطة 2018-2022 بحدود 7% منه حوالي 7.5 % معدل نمو القطاع النفطي و 6.1 % معدل نمو لكافة الأنشطة الأخرى غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) بالرغم من إمكانية الوصول الى معدلات نمو اعلى الا انه تم الاخذ بنظر الاعتبار الظروف والمخاطر المؤثرة مثل عدم استقرار أسعار النفط عالميا والتهديدات الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني وغيرها من العوامل المؤثرة على المسيرة التنموية خلال سنوات تنفيذ الخطة.

وقد قدرت الاستثمارات المطلوبة (سواء من القطاع العام او الخاص) لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ 7% بمبلغ إجمالي قدره (220.6) تريليون دينار أي بما يعادل (186.7) مليار دولار طيلة سنوات الخطة 2018-2022 ومنه مبلغ (132) تريليون دينار متوقع ان توفره الموازنة العامة للدولة كاستثمار حكومي والباقي بحدود (88.6) تريليون دينار يعبر عن استثمارات القطاع الخاص بكافة اشكاله.

شكل (5) مبالغ الاستثمارات المقدرة للخطة 2018 – 2022

الإيرادات والاستثمارات المقدرة للخطة 2018 – 2022	
تريليون دينار	
أجمالي الإيرادات المتوقعة	٤٤٠,٠
أجمالي الاستثمارات المطلوبة	٢٢٠,٦
الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة	١٣٢,٠
الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص	٨٨,٦

المصدر: دليل المستثمر 2023 الصادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار

وتستهدف الخطة زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة الى (292.5) تريليون دينار عام 2022 مقارنة بحوالي (182.3) تريليون دينار عام 2015 وبتكلفة قدرها (110.2) تريليون دينار وبمعدل نمو 7% ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة قطاع الصناعات التحويلية 10.5% والقطاع الزراعي 8.4% . وهذه المعدلات مشروطة بتوفير الاستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام او من القطاع الخاص.

شكل (6) مبالغ الاستثمارات المقدرة للخطة 2018 – 2022

التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة 2018 – 2022 (%)		
القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	%
الزراعي	٢,٧٥٧٤	٤,٣
النفط	٧,٨٤٦٨٣	٤,٣٨
التعدين	٦,٢٨	٠,١٠
الصناعة التحويلية	٣,٤٨٥٤	٢,٢
الكهرباء والماء	٣,٢٠٢٤٣	٢,٩
البناء والتشييد	٦,١٢٢٣٣	٥,٥
النقل والاتصالات	١,٣٩٥٨٢	٩,١٧
التجارة	١,٨٥٤٥	٩,٣
المال والتأمين	٢,٥٦٧٧	٦,٢
الخدمات	٠,٣٧٢١٩	٩,١٦
الكلية	٠,٢٢٠٦٤٠	١٠٠

المصدر: دليل المستثمر 2023 الصادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار

- **الاستثمار الحكومي:** بلغ الاستثمار الحكومي المتوقع خلال سنوات الخطة حوالي 132 تريليون دينار بما يعادل 111.7 مليار دولار امريكي وتشكل حوالي 60% من اجمالي الاستثمارات المطلوبة والبالغة 220.6 تريليون دينار
- **الاستثمار غير الحكومي (الخاص):** ساهم القطاع الخاص ضمن الخطة بما قيمته 88.6 تريليون دينار بما يعادل 75 مليار دولار امريكي خلال سنوات الخطة 2018-2022 وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وانشطته وهو يشكل ما نسبته 40% من اجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة.
- **التوزيع القطاعي للاستثمارات المطلوبة:** ان معدلات النمو المستهدفة قطاعيا تختلف من قطاع لأخر حسب أهمية ومردود هذا القطاع حيث يتضح ان القطاع النفطي يستمر في الحصول على نسبة عالية من الاستثمارات وبتحقيق 38.4% ويمبلغ اجمالي قدره حوالي 84.7 تريليون دينار ضمن فترة سنوات الخطة 2018-2022 ويأتي هذا متوافقا مع حاجة هذا القطاع للاستثمارات الواسعة باعتباره قطاع حيوي وكثيف ويحتاج الى تكنولوجيا متطورة لتحقيق متطلبات التزامات شركات النفط العالمية كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبنى التحتية والنقل والاتصالات) مجتمعة على حوالي نصف الاستثمارات المقدرة وبتحقيق 49.5% حيث قدرت حاجة الماء والكهرباء الى حوالي 20.2 تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة في حين قدرت الاستثمارات المطلوبة لقطاع البناء والتشييد بحوالي 12.2 تريليون دينار خلال سنوات الخطة اما الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات فقد قدرت بحدود 39.6 تريليون دينار وهو امر مطلوب لتلبية متطلبات إعادة البناء والاعمار في المناطق المتضررة إضافة لتراجع واقع البنى التحتية في كافة انحاء البلاد مع الإشارة الى ان القطاع الخاص هو المساهم الأساس في هذا القطاع الحيوي حيث تبلغ مساهمته 90% اما قطاع الخدمات فهو أيضا بحاجة الى استثمارات كبيرة خلال سنوات الخطة قدرت بحدود 37.2 تريليون دينار ونسبة تصل الى 17% من اجمالي الاستثمارات المقدرة وذلك بأمل إعادة النشاط الى هذا القطاع الحيوي الذي يلامس حاجات المواطنين اليومية ،اما القطاعات الإنتاجية والسلعية كالزراعة والصناعة التحويلية فقد جاءت حصتها معا بحوالي 5.6% وهي نسبة منخفضة تعود الى ضعف القدرة الاستيعابية فيها والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادلة من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الإجراءات والقرارات ذات الصلة.

شكل (7) حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة

مليار دينار		حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات				
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	معدل النمو المستهدف (%)	القطاع
٥,١٧٦٨	٥,١٦٣١	٥,١٥٠٥	٤,١٣٨٨	٨,١٢٨٠	٤,٨	الزراعي
٥,١٩٤٧٠	١,١٨١١٢	٥,١٦٨٤٨	٥,١٥٦٧٣	٥,١٤٥٧٩	٥,٧	النفط
,٥	٨,٥	٧,٥	٧,٥	٦,٥	٥,١	التعدين
٧,١١٧٣	٢,١٠٦٢	٢,٩٦١	٩,٨٦٩	٢,٧٨٧	٥,١٠	الصناعات
٧,٤٥٣٣	٥,٤٢٧٧	٩,٤٠٣٤	٥,٣٨٠٦	١,٣٥٩١	٥,٦	الكهرباء
٧,٢٧٧٨	٨,٢٦٠١	٢,٢٤٣٦	١,٢٢٨١	٨,٢١٣٥	٨,٦	البناء
١,٩٠٢٢	٩,٨٤٣١	٣,٧٨٨٠	٨,٧٣٦٢	٥,٦٨٨٣	٥,٧	النقل
٨,١٩٩١	١,١٨٣٩	٢,١٦٩٨	٥,١٥٦٨	٩,١٤٤٧٩	٣,٨	التجارة
٥,١١٩٤	١١٦٤,٢	٧,١١٣٤	٩,١١٠٥	٩,١٠٧٧	٦,٢	المال
١,٨١١٣	٧,٧٧٦٣	٤,٧٤٢٩	٥,٧١٠٩	٣,٦٨٠٣	٥,٤	الخدمات
٥,٥٠٠٥٢	٤,٤٦٨٨٩	٢,٤٣٩٣٤	٨,٤١١٧٢	٢,٣٨٥٩٢	٥,٧	الكلية

المصدر: دليل المستثمر 2023 الصادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار

خامسا: تحليل النتائج: من خلال البيانات في الجدول ادناه ان اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية للفترة موضوع البحث 2018-2022 تساوي $38.5+42.1+49.8+53+55=238.4$ تريليون دينار. وان متوسط معدلات النمو لمساهمة القطاع للفترة موضوع البحث 2018-2022 تساوي $1+9.3+18.5+6.3+15=10.02$ (%). مما سبق فان نسبة مشاركة المصارف في القطاعات الاستثمارية تبلغ $238.4 / 550 = 43.3\%$ وهذه نسبة تعتبر جيدة مقارنة بالمتحقق في السنوات السابقة اما بالنسبة للمصرف المبحوث (المصرف الصناعي) فلم تكن لديهم رؤية لاستقطاب المستثمرين حسب المؤشرات والبيانات في الجدول رقم (4) وكان مجموع المبالغ المصروفة لتمويل قطاع الاستثمار (2.1) مليار دينار وهذا المبلغ لا يعد ذو اهمية تذكر في قطاع الاستثمار.

شكل (8) المؤشرات الاقتصادية للفترة من 2012 - 2021

المؤشرات										القطاع الحقيقي (ترليون دينار)									
										٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية										٩٦١	٨٤,٩	٨٢,١	٧٦,٩	٦٧,٠	٦٢,٤	٦٤,٣	٧٤,١	٦٨,٩	٦٢,٠
معدل النمو %										١٣,١	٣,٤	٦,٨	١٤,٧	٧,٥	٣,٠	١٣,١	٧,٦	١١,٠	١٠,٤
اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية										٥٣	٤٩,٨	٤٢,١	٣٨,٥	٣٨,٠	٣٧,٢	٣٦,٧	٣٤,١	٣٠	٢٨,٤
معدل النمو %										٦,٣	١٨,٥	٩,٣	١	٢	١	٨	١٤	٥	٤٠
العمق المالي %										١٤,٦	١٣,١	٩,٤	٩,٦	٩,٥	٨,٧	٩,٨	٩,٩	٩,٧	٩,٠
اجمالي رؤوس أموال المصارف										١٧,٧	١٦,٨	١٥,٤	١٥,٠	١٤,٣	١١,٧	١٠,١	٩,١	٧,٧	٥,٩
عدد المصارف										٧٣	٧٥	٧٣	٧١	٦٩	٦٥	٥٧	٥٦	٥٤	٥٤
المصارف الحكومية										٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٦	٧	٧
المصارف الخاصة التجارية										٢٥	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٣	٢٣
المصارف الإسلامية										٢٨	٢٧	٢٤	٢٢	١٩	١٥	٨	٨	١٢	١٢
المصارف الأجنبية										١٤	١٨	١٨	١٨	١٩	١٩	١٨	١٨	١٢	١٢
عدد فروع المصارف كافة										٩٠٤	٨٩١	٨٨٨	٨٦٤	٨٤٣	٨٦٦	٨٣٠	٩٤٨	١٠١٤	٩٩٤
الكثافة المصرفية										٤٥,٥	٤٥,١	٤٤	٤٤	٤٤	٤٣,٧	٤٣,٢	٢٩,٩	٣٣,٧	٣٤,٦
معدل النمو%										٥,٥	٩,٣	٢,٣	٤٦	٢٢,٢	١٥,٧	١١,٧	١٨,٥	٣٠,٤	٤٤,٩

المصدر: دليل المستثمر 2023 الصادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار

سادسا: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث: تم اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية وكما يلي:

1. للمصارف الحكومية دور بارز في تمويل وتنمية الاستثمار

ان نسبة تمويل وتنمية الاستثمار من قبل المصارف العاملة في العراق تبلغ 43.3% وتعتبر هذه النسبة جيدة مما يدل على صحة الفرضية الاولى .

2. نظام التمويل المالي للاستثمار في المصارف الحكومية يمر بمراحل تطور لمواكبة الأنظمة العالمية الحديثة

لا توجد رؤية واضحة لإعداد خطط ومواكبة التطور (حسب بيانات المصرف المبحوث) مما يدل على عدم صحة الفرضية الثانية.

المبحث الخامس/الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- اعداد هيئة الاستثمار الوطنية ل خطة تنموية خمسية وفق أسس علمية واحتياجات فعلية واستمرارها بهذا النهج يعد خطوة بالاتجاه الصحيح ويحقق اهداف الحكومة الاستثمارية

2- ان مساهمة المصارف العراقية في القطاعات الاستثمارية والبالغة 43.3% تعد نسبة جيدة وبالإمكان رفعها.

3- سعت المصارف الحكومية في السنوات الأخيرة لزيادة مساهمتها في القطاعات الاستثمارية من خلال العمل على تقليل المعوقات الإدارية والاتجاه نحو اتمنة المعلومات واستخدام الأنظمة الحديثة.

4- عدم وجود خطة واضحة لاستقطاب المستثمرين والتشجيع على الاستثمار من قبل المصرف الصناعي



ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج المترتبة في البحث فقد تم اعداد مجموعة من التوصيات التي من الممكن ان تساهم في عملية تطوير القطاعات الاستثمارية وكما يلي:-

- 1- ان ارتفاع عائد الموارد المالية يحتم على هيئة الاستثمار الوطنية رفع معدل النمو والاستفادة من هذه العائدات في تنشيط الاقتصاد من خلال الاستثمار في القطاعات الحيوية.
- 2- العمل على رفع المساهمة في القطاعات الاستثمارية من قبل المصارف الحكومية
- 3- اعداد الخطط اللازمة لإيجاد رؤية واضحة وإعادة النظر في الإجراءات وتبسيطها وإيجاد طرق كفيلة لجذب المستثمرين والتشجيع على الاستثمار.

المصادر

- 1- أبو النصر، صلاح علي (2020) "دور المصارف الشاملة وأثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 3، جامعة القاهرة، مصر
- 2- بكر، نجلاء محمد (2000) "اقتصاديات النقود والبنوك"، اكااديمية طيبة، مصر.
- 3- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2003) "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4- خليل، سامي (1982) "اقتصاديات النقود والبنوك"، شركة كاظمة للنشر، الكويت.
- 5- الدباغ، احمد (2020) " النظام المصرفي في العراق " ، مجلة نون بوست الالكترونية.
- 6- الساعدي، هيفاء مزهر (2017) "مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية"، مجلة العلوم القانونية مج/32، ص (273-302)، كلية القانون، جامعة بغداد.
- 7- الصيرفي، محمد (2007) "إدارة المصارف"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- 8- الطعان، حاتم فارس (2006) "الاستثمار أهدافه ودوافعه"، مطبوعات كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 9- عبود، سالم محمد (2014) "نشأة وتطور المصارف التجارية والأهلية، حوكمة المصارف وأليات تطبيقها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة /العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، بغداد، العراق
- 10- العبيدي، رائد عبد الخالق والمشهداني، خالد احمد (2015) "إدارة المؤسسات المالية والمصرفية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 11- عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة (2012) "إدارة المصارف الإسلامية /مدخل حديث "دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 12- عمر، حسين (1992)، "الموسوعة الاقتصادية"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- 13- كردي، احمد السيد (2010)، "مبادي واسس إدارة الاستثمار المالي"، مقالة الكترونية، kenanaonline.com.
- 14- المقرفي، سعيد بن حسين بن علي (2015) "الاستثمار قصير الاجل في البنوك الإسلامية"، مجلة المحاسب العربي، مصر.
- 15- ملحم، احمد سالم (2016) "تعريف عام بالمصارف الإسلامية"، مقالة الكترونية على الموقع .www.drahmadmelhem.com.
- 16- الهاشمي، محمد الطاهر (2018) "أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية واثرها التتموي"، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الاوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول، تركيا.

References

- 1- Mahmood, Habeeb (2023) "Investment Banking: an in-depth exploration of its definition, functions and procedures", article, linked in site.
- 2- Chan, James (2015) "Direct Investment", Finance and Development Magazine, September 2015.